النتائج الرئيسية للمقارنة المرجعية بين لمجالس الاقتصادية والاجتماعية

استنادًا إلى الإجابات الصادرة عن ٤٤ مجلساً اقتصادياً واجتماعياً ومؤسسة مماثلة على استبيان حول الحوار الاجتماعي ومستقبل العمل، نُشر تقرير في العام ٢٠١٧[1] تمّ تقديمه إلى الجمعية الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة (AICESIS) بين نيسان/أبريل وأيار/ مايو ٢٠١٧ . وقد خلُص هذا التقرير **أن العديد من المجالس حول العالم تواجه بعض التحدّيات من جراء انعدام الثقة المتبادلة وغياب الإرادة السياسية أو الدعم اللازم من قبل الحكومات**.
وأشارت ثلاثة مجالس من أصل خمسة إلى صعوبة بناء الثقة بين الجهات الفاعلة الثلاثية.

وفي هذا السياق، تمّ استجلاء العقبات التي تحول دون اضطلاع المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة بعملها على نحو سلس، سواء على الصعيد الداخلي (بسبب نقص الموارد البشرية والفنية والمالية، وانخفاض مستوى الحشد الذي يعبّر عن عدم مشاركة الحكومات) أو الخارجي (تحديداً بسبب انخفاض عدد الفروع في النقابات والاتحادات، ولامركزية عملية التفاوض الجماعي).

ومع ذلك، فقد أفاد العديد من المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة بأنّهم على دراية تامة بنقاط ضعفهم ، وأنهم يبذلون الجهود الرامية إلى تعزيز مؤسساتهم من خلال تدابير متنوعة، مثل:

- تحسين قدرتهم على التخطيط الاستراتيجي،
- تعزيز المعرفة والمهارات الفنية لدى أعضائهم،
- تعزيز قدراتهم التعبوية و
- تحسين التنسيق والتعاون على الصعيدين الداخلي والخارجي.

في ذلك الوقت، خضع أكثر من نصف المؤسسات لإصلاحات كبيرة، بما في ذلك مراجعة إصلاحات تهدف إلى إعادة النظر في

- **ولايتهم** (إضافة القضايا البيئية، على سبيل المثال)،
- **تكوينهم** (تمثيل أفضل للشباب ...) و
- **هيكليتهم التنظيمية** (تشكيل مجموعات عمل أو لجان محدّدة) أو
- **طريقة عملهم**.

[1] تقرير حول الحوار الاجتماعي ومستقبل العمل، مؤتمر منظمة العمل الدولية و المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في ٢٣ و٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧، أثينا، اليونان

ابتكر ثلثا المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة خطة استراتيجية تتوخّى تعزيز دور الحوار الاجتماعي والحوار بشأن السياسات (أو كانوا على الأقل يخططون للقيام بذلك).

ساحل العاج

في ساحل العاج، اعتمِدت خطة استراتيجية للتنمية.

لتزويد المواطنين بالمزيد من المعلومات حول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، يُصار إلى إعداد نوعين من المنشورات الدورية: " مفكّرات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي - Les cahiers du CESEC "، ومجلّة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

المغرب

في المغرب، اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي مقاربة منهجية وتشاركية لتوسيع نطاق الحوار والتشاور بشأن الإصلاحات، وبشكل أساسي بشأن الإصلاحات الاجتماعية.

يشارك المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي في مناقشات من خلال **منتدى للمواطنين** بعنوان **"المبادرة لكم"** حيث يمكن للمواطنين والمؤسسات والجامعات والجمعيات التعبير عن آرائهم حول الموضوع. وفي الآونة الأخيرة، يتطرق النقاش في هذا المنتدى إلى نموذج للتنمية الإقليمية للمقاطعات الجنوبية.

فضلاً عن ذلك، قام المجلس مؤخرًا بمبادرة تهدف إلى مناقشة الموضوع التالي مع مختلف الوزارات والمؤسسات: " **نحو إرساء نظام جديد للحوار الاجتماعي المسؤول."**

كذلك، كلّف البرلمان المغربي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتقديم دراسة حول "النهج البرلماني للنموذج التنموي الجديد للمملكة ".

فرنسا

إن التجربة الفرنسية الأخيرة مثيرة للاهتمام. لم يتّضح بعد الدور المنتظر من "غرفة المستقبل" للمجتمع المدني ولا المهمّات الموكلّة إليها حسب تصوّر إيمانويل ماكرون (المادة ٩ من مشروع القانون الدستوري بشأن تجديد الحياة الديمقراطية)، إلا أن التوجيهات العامة باتت نوعاً ما واضحة للشعب.

أُنشأت "الغرفة الثالثة"، المذكورة في دستور العام ١٩٥٨، لاستحداث نوع آخر من التمثيل للمجتمع. غير أن هذه الجمعية الاستشارية، التي يرغب إيمانويل ماكرون بإصلاحها، تتعرّض منذ فترة طويلة إلى شتى الانتقادات لافتقارها إلى الوزن السياسي. وفي العام ٢٠٠٨، قدّم أنصار البيئة وممثلي الشباب في المجلس تنقيحاً دستورياً لهذه الجمعية. لكن، تواصلت الانتقادات لأسباب جمّة، منها مثلاً ما قيل عن إنفاق ٤٠ مليون يورو على الأنشطة المختلفة، وعن "شخصيات شهيرة

مؤهلة" يُقال أنها عُيّنت من قبل الاليزيه وماتينيون، ليس لكفاءتها بل على أساس زبائني. بالإضافة إلى ذلك، إن نقص العمل في جمعية نادراً ما يستعين البرلمان والحكومة بمشورتها، لا يخدم مصلحة المؤسسة.

اليوم، يشهد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إصلاحات كبيرة من شأنها أن تحوّله إلى "مجلس معني بمشاركة المواطنين". وستبدأ الإصلاحات عن طريق جذب ١٥٠ مواطنًا للمشاركة في أعمال المجلس، خاصة في مجال التحوّل البيئي. ومن المتوقع أن تفضي هذه الإصلاحات إلى تنظيم المجلس مشاورات عامة حول أيّ مشروع إصلاح. ينبغي بذل ما يلزم من جهود لضمان مشاركة أكبر عدد ممكن من المنظّمات والمواطنين، الإسترشاد بخبراء مستقلّين لتكوين آراء مستنيرة. ومن شأن إشراك الخبراء والعلماء والمنظمات الشعبية أن يُسهم في إثراء تقارير المجلس حول رؤية المواطنين، والنتائج الطويلة المدى للقرارات المُنتظر اتّخاذها.

Comment [M1]: Needs revision as the English version lacks clarity

ويتمثّل التطور الرئيسي الآخر في السعي إلى فرض طلب مشورة المجلس قبل تقديم أي مشروع قانون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئة (بصرف النظر عن القضايا المتعلّقة بالحوار الاجتماعي التي سيواصل الشركاء الاجتماعيين معالجتها).